

الى السيد الأمين العام للحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

تراكم النصوص التنظيمية المتقدمة وضرورة ملاءمتها مع التحولات القانونية والمؤسسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تشهد المنظومة القانونية ببلادنا تراكم عدد كبير من النصوص التنظيمية المتقدمة التي تعود إلى عقود مضت، ولم تعد مواكبة للتحولات الدستورية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا المملكة. وتؤدي هذه النصوص القديمة، التي ما تزال سارية رغم عدم توافقها مع المستجدات التشريعية، إلى خلق ضبابية قانونية وتعقيد في تطبيق القوانين الجديدة، كما تؤثر على جاذبية الاستثمار وجودة العمل الإداري، وتمس بمبدأ الأمن القانوني الذي يشكل ضمانة أساسية للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

لذا نسألكم السيد الأمين العام للحكومة المحترم:

- ما هو حجم النصوص التنظيمية المتقدمة التي ما تزال سارية إلى اليوم رغم تغير سياقاتها القانونية؟

- هل تتوفرون على برنامج وطني لمراجعة هذه النصوص وحذف أو تعديل غير الملأئم منها؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي